

الاتفاقات الدولية غير الملزمة قانوناً

/

**LES ACCORDS INTERNATIONAUX)
(JURIDIQUEMENT NON-CONTRAINANTS**

من إعداد ماتياس فورتو⁽¹⁾

-1 مقدمة

1- إن ممارسة الاتفاقات الدولية غير الملزمة قانوناً (المسماة أيضاً في الأدبيات "باتفاقات الشرف" أو "الاتفاقات السياسية" أو "الاتفاقات غير الرسمية" أو بالفرنسية *instruments (ou actes) concertés non conventionnels*) ممارسة قديمة، ما فتئت تشكل موضوع دراسات فقهية متعددة منذ عام 1945⁽²⁾. وتوفر هذه الدراسات، ولا سيما تلك التي أجراها معهد القانون الدولي في أوائل الثمانينات من القرن الماضي⁽³⁾، رؤى ذات صلة بهذه الممارسة. بيد أنها لا توضح جميع الجوانب الخلافية المتصلة بطبيعة هذه الاتفاقات ونظامها.

2- وعلاوة على ذلك، ظلت ممارسة الاتفاقات الدولية غير الملزمة قانوناً تنمو نمواً ملموساً وأصبحت أكثر تعقيداً وتنوعاً في العقود الأخيرة؛ ولذلك فهي موضع اهتمام متزايد وتشكل شاغلاً كبيراً، في الأدبيات وفي ممارسة الدول. ومن الجدير بالذكر أنها كانت موضوع دراسة ومبادئ توجيهية في اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية في عام 2020، إذ سعت اللجنة على وجه الخصوص إلى تسليط الضوء على تعريف الاتفاقات الملزمة والاتفاقات غير الملزمة وطرق تحديدها، وأهلية إبرامها، وآثارها القانونية، وأشارت في الوقت نفسه إلى أن "[المبادئ التوجيهية] تشير في عدة أماكن إلى المجالات التي يكون فيها القانون الدولي القائم غير واضح أو موضع خلاف" وأن "[المبادئ التوجيهية تترك هذه المسائل دون حل]"⁽⁴⁾. وقد أدرج هذا الموضوع أيضاً منذ عام 2021 في جدول أعمال لجنة المستشارين القانونيين المعنية بالقانون الدولي العام التابعة لمجلس أوروبا، حيث تم التأكيد على "الأهمية المتزايدة للاتفاقيات غير الملزمة قانوناً في القانون الدولي"⁽⁵⁾. وتدل التطورات الأخيرة في بعض النظم القانونية الوطنية أيضاً على أهمية هذا

(1) يود كاتب التقرير أن يشكر السيدة جيسكا جولي إيبر، طالبة قسم الدكتوراه في جامعة باريس نانتر وعضو مركز القانون الدولي بنانتر، على مساعدتها في إعداد هذا الاقتراح.

(2) انظر الفقرة 3 أدناه، فيما يتعلق بالمصطلحات.

(3) انظر، في المراجع المختارة المرفقة، الإحالات المرجعية إلى عمل معهد القانون الدولي في: Institute of International Law on *International Texts of Legal Import in the Mutual Relations of their Authors and Texts Devoid of Such Import*.

(4) Inter-American Juridical Committee, *Guidelines on Binding and Non-Binding Agreement* (resolution and final report (77 p.) by D. Hollis), August 2020، متاح على الإنترنت (النسخة الأصلية للقرار بالإسبانية ونسخة التقرير بالإنكليزية).

(5) Committee of Legal Advisers on Public International Law (CAHDI), Expert Workshop on "Non-Legally Binding Agreements in International Law", 26 March 2021, Chair's Summary, p. 1. وانظر أيضاً الصفحة 4: "أعرب عدد كبير من الدول الأعضاء في مجلس أوروبا عن تأييده لتجميع أكثر تفصيلاً لممارساتها بشأن الاتفاقات غير الملزمة قانوناً".

الموضوع في الوقت الراهن⁽⁶⁾. وتبين هذه العناصر المختلفة أن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح وإلى زيادة في اليقين القانوني على الصعيد العالمي بشأن موضوع الاتفاقات غير الملزمة قانوناً⁽⁷⁾، ولا سيما بالنظر إلى "المخاطر القانونية التي لا تزال تقترن باستخدام الصكوك غير الملزمة قانوناً"⁽⁸⁾.

3- ولما كانت إحدى النقاط الرئيسية هي تحديد الكيفية التي يمكن بها تمييز هذه الصكوك عن الاتفاقات الملزمة قانوناً، فإن المصطلحات والأشكال تؤدي دوراً هاماً لأنها قد توفر مؤشرات هامة على نية من يعتمدون الوثيقة⁽⁹⁾. ويُستخدم مصطلح "اتفاق" غير ملزم قانوناً ("accord" بالفرنسية) في عنوان هذا الاقتراح دون المساس بالمعنى الذي قد يكون من المناسب إفراده له في نهاية المطاف (ومع مراعاة أن مصطلح "الاتفاق" في ممارسة بعض الدول يمكن أن يشير إلى الاتفاقات الملزمة فقط). ويمكن تفضيل مصطلحات أخرى، في حالة الضرورة، (على سبيل المثال، "ترتيب" أو "تفاهم" ("entente")، أو "صك"، شريطة أن يكون المصطلح المعتمد في نهاية المطاف مطابقاً لنطاق الموضوع - انظر بشأنه الفقرة 27 أدناه). وبما أن مصطلح "الاتفاق غير الملزم" قد استُخدم في الأعمال السابقة للجنة (انظر الفقرة 8 أدناه) وفي الأعمال الأخيرة للجنة القانونية للبلدان الأمريكية ولجنة المستشارين القانونيين المعنية بالقانون الدولي العام (انظر الفقرة 2 أعلاه)، فقد اعتمد في هذا الاقتراح.

4- وتماشياً مع ما سبق، وكما هو موضح أدناه في الفقرة 27، لا يتناول هذا الموضوع القانون والنتائج الناشئة فيما يتعلق بالمعاهدات، أو فيما يتعلق بالاتفاقات المبرمة بين الدول (أو المنظمات الدولية) التي يحكمها القانون الوطني، أو فيما يتعلق بالاتفاقات المبرمة بين الجهات الفاعلة الخاصة. كما أنه لا يتناول الاتفاقات الدولية الملزمة قانوناً التي تتضمن أحكاماً لها مزيج من الآثار الملزمة قانوناً وغير الملزمة قانوناً.

(6) في فرنسا، على سبيل المثال، اقترح مجلس الدولة أن ينص تعميم صراحة على أن تكفل وزارة الخارجية قدرماً من الرقابة على الاتفاقات غير الملزمة قانوناً قبل إبرامها، للتأكد من أن "الصياغة لا تترك أي غموض بشأن الطابع غير الملزم قانوناً" وأن تنشر هذه الاتفاقات مبدئياً (انظر [Conseil d'Etat, *Le droit souple*, Etudes et documents, 2013, pp. 168-170]. انظر أيضاً في إسبانيا، القانون رقم 2014/25 المؤرخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 بشأن المعاهدات والاتفاقات الدولية الأخرى، والذي يتضمن أحكاماً بشأن الاتفاقات الدولية "غير الشارعة" ("no normativos") (<https://www.boe.es/buscar/act.php?id=> [BOE-A-2014-12326]). وفيما يتعلق بالممارسة الكندية، انظر على سبيل المثال <https://treaty-accord.gc.ca/procedures.aspx?lang=fra>، النقطة 8 والمرفق جيم. وفيما يتعلق بممارسة المملكة المتحدة، انظر على سبيل المثال "The Scrutiny of International Treaties and other international agreements in the 21st century inquiry", Written evidence from Sir Michael Wood (SIT 03) to the Public Administration and Constitutional Affairs Committee of the House of Commons على الإنترنت <https://committees.parliament.uk/writtenevidence/36775/pdf/>. انظر على نطاق أوسع، بشأن التطورات الحالية في الممارسات الوطنية، C. Bradley, J. Goldsmith, O. Hathaway, "The Rise of Nonbinding International Agreements: An Empirical, Comparative, and Normative Analysis", 2022, *ASIL, International Law Behind the Headlines*, Episode 33, 2022, <https://soundcloud.com/americansocietyofinternationallaw/international-law-behind-the-headlines-episode-33>.

(7) أعربت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤخراً عن هذا الشاغل في سجل ممارسات المنظمات الدولية *Recueil de pratiques d'organisations internationales. Euvrer à l'élaboration d'instruments internationaux plus efficaces/Compendium of International Organisations' Practices. Working Towards More Effective International Instruments*, 25 February 2022، متاح على الإنترنت.

(8) بيان المستشار القانوني للأمم المتحدة، الوارد في موجز رئيس لجنة المستشارين القانونيين المعنية بالقانون الدولي العام، المشار إليه أعلاه، الصفحة 1.

(9) انظر الفقرات 12-20 أدناه. انظر أيضاً (CUP:2013) A. Aust, *Modern Treaty Law and Practice*, 3rd ed. الفصل 3.

2- الموضوع المقترح ومعايير اختيار مواضيع جديدة

5- تثير الممارسة المتصلة بالاتفاقات الدولية غير الملزمة قانوناً عدداً هاماً من المسائل القانونية ذات الأهمية الكبيرة والمحددة في العلاقات الدولية. وعلى هذا النحو، تقي هذه المسائل بالمعايير التي وضعتها لجنة القانون الدولي لاختيار مواضيع جديدة⁽¹⁰⁾.

'1' فالموضوع هو موضوع يمكن أن يستجيب "لاحتياجات الدول" بتزويدها بتوضيحات مفيدة، وإذا رأت ذلك مناسباً، تزويدها بمبادئ توجيهية فيما يتعلق بطبيعة هذه الاتفاقات وآثارها القانونية المحتملة.

'2' إن الموضوع "قد بلغ، على صعيد ممارسة الدول، مرحلة كافية من التقدم"، بالنظر إلى كثافة الممارسة الحديثة وكونها قد استكشفت بالتفصيل في الأدبيات لعدة عقود.

'3' مما لا شك فيه أيضاً أن هذا الموضوع "محدد وقابل للتطوير التدريجي والتدوين"، من ناحية لأنه يتوافق تماماً مع مجال خبرة لجنة القانون الدولي، التي لديها خبرة وحجبة لا جدال فيهما بشأن مصادر القانون الدولي، ومن ناحية أخرى لأنه موضوع ذو نطاق معقول ومركز بما فيه الكفاية.

'4' وأخيراً، في حين أن البعض قد يرى أن الموضوع لا يتوافق مع "التطورات الجديدة في مجال القانون الدولي والشواغل الملحة التي تساور المجتمع الدولي ككل"، يظل من المهم أن تواصل اللجنة تناول المواضيع التقليدية ذات الأهمية الحاسمة في الممارسة اليومية للدول. وخلال مناقشات اللجنة السادسة في عام 2021 بشأن برنامج عمل لجنة القانون الدولي، شددت هولندا بالتالي على رغبتها في أن تركز اللجنة على مواضيع "أكثر صلة بالممارسة الدولية، من قبيل استخدام الصكوك غير الملزمة في تحديد القانون الدولي وتطبيقه"⁽¹¹⁾.

3- الاتفاقات الدولية غير الملزمة قانوناً في الأعمال السابقة للجنة

6- أتاحت للجنة الفرصة في الماضي لمناقشة مسألة الاتفاقات الدولية غير الملزمة قانوناً، ولكنها لم تجر قط دراسة كاملة لهذا الموضوع.

7- وتعين على اللجنة، في سياق عملها المتعلق بقانون المعاهدات، أن تحدد الاتفاقات التي تتوافق مع مفهوم المعاهدة، وأن تحدد بالمقارنة الاتفاقات التي لا تخضع لقانون المعاهدات بسبب طابعها غير الملزم قانوناً. ويتعين على المرء أن يُقر بأن مشروع لجنة قانون المعاهدات لعام 1966 لم يكن واضحاً تماماً في هذا الصدد. واعتمد تعريفاً - أدرج في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بين الدول لعام 1969 واتفاقية فيينا لعام 1986 بشأن المعاهدات التي تبرمها المنظمات الدولية - لمصطلح "معاهدة" يتسم بطابع واسع جداً، "ويغطي جميع أشكال الاتفاق الدولي الخطي المبرم بين الدول"، شريطة أن يكون الاتفاق "خاضعاً للقانون الدولي". ولكن التعريف الذي قدمته اللجنة لهذه العبارة الأخيرة غامض:

"عبارة 'خاضع للقانون الدولي' تصلح للتمييز بين الاتفاقات الدولية التي ينظمها القانون الدولي العام والاتفاقات التي ينظمها القانون الوطني لأحد الطرفين (أو نظام قانوني

(10) *حولية ... 2011*، المجلد الثاني (الجزء الثاني)، الصفحة 209 الفقرة 366.

(11) *A/C.6/76/SR.18*، الفقرة 50.

وطني آخر يختاره الطرفان)، رغم إبرامها بين الدول. وبحث اللجنة مسألة ما إذا كان ينبغي إضافة عنصر "نية إنشاء التزامات بموجب القانون الدولي" إلى التعريف. ورأى بعض الأعضاء أن هذا غير مستصوب في الواقع لأنه قد يعني ضمناً أن الدول لديها دائماً إمكانية الاختيار بين القانون الدولي والقانون المحلي بوصفه القانون الذي يحكم المعاهدة، في حين أن هذه الإمكانية لا تكون متاحة لها في كثير من الأحيان. ورأى آخرون أن طبيعة الأطراف المتعاقدة ذاتها تجعل الاتفاق بين الدول خاضعاً بالضرورة للقانون الدولي، في المقام الأول على أي حال. وخلصت اللجنة إلى أن عنصر النية قد أُدرج، بقدر ما تكون له صلة، في عبارة "يحكمه القانون الدولي"، وقررت عدم الإشارة إلى عنصر النية في التعريف⁽¹²⁾.

8- وفي الاستنتاجات المتعلقة بالاتفاقات اللاحقة والممارسة اللاحقة فيما يتعلق بتفسير المعاهدات والمعتمدة في عام 2018، رأت اللجنة أن الاتفاقات غير الملزمة قانوناً هي "اتفاقات" تؤخذ في الحسبان في تفسير المعاهدات لأغراض الفقرة 3 من المادة 31 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. ووفقاً للفقرة 1 من الاستنتاج 10،

"يستلزم الاتفاق بمقتضى الفقرة 3(أ) و(ب) من المادة 31 وجود فهم مشترك لتفسير معاهدة تكون الأطراف على علم به وتقبله. ويجوز أن يكون هذا الاتفاق ملزماً قانوناً، وإن لم يكن ذلك ضرورياً، لكي يؤخذ في الحسبان".

ويحدد شرح مشروع الاستنتاج هذا، على وجه الخصوص، أن "الغاية من الجملة الثانية من الفقرة 1 هي تكرار التأكيد على أن مصطلح "اتفاق" بالمعنى الوارد في الفقرة 3 من المادة 31، لا يُشترط في حد ذاته أن يكون ملزماً قانوناً، بخلاف سائر أحكام اتفاقية فيينا لعام 1969 حيث مصطلح "اتفاق" مستخدم بمعنى صك ملزم قانوناً"⁽¹³⁾.

9- وعلى نفس المنوال، ينص المبدأ التوجيهي 4 من دليل التطبيق المؤقت للمعاهدات لعام 2021 على أن التطبيق المؤقت للمعاهدة "يمكن الاتفاق [عليه] [...] من خلال [...] (ب) أي وسائل أو ترتيبات أخرى". ويشير شرح هذا الحكم إلى أن هذه الصيغة "توسع نطاق إمكانات التوصل إلى اتفاق بشأن التطبيق المؤقت" و"تنفق [...] مع الطابع المرن الملازم للتطبيق المؤقت"⁽¹⁴⁾.

10- ويجدر بالذكر أيضاً أنه في المشروع المعتمد في القراءة الأولى في عام 2019 بشأن حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة، أشير في شرح مشروع المبدأ 17 بشأن تعيين المناطق المحمية بالاتفاق إلى أن مفهوم الاتفاق "ينبغي أن يُفهم بمعناه الأوسع باعتباره يشمل الإعلانات المتبادلة والإعلانات الانفرادية التي يقبلها الطرف الآخر، والمعاهدات والأنواع الأخرى من الاتفاقات"⁽¹⁵⁾. وبالمثل، يشير شرح مشروع المبدأ 23 المتعلق بمسارات السلام إلى أنه "يهدف [...] إلى تغطية جميع اتفاقات السلام الرسمية، وكذلك الصكوك أو الاتفاقات الأخرى المبرمة أو المعتمدة في أي وقت أثناء مسار السلام [...]"، "ويمكن أن تتخذ هذه الاتفاقات والصكوك أشكالاً مختلفة"⁽¹⁶⁾.

(12) الفقرة 6 من شرح مشروع المادة 2، 189، vol. II، 1966، Yearbook ...

(13) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم 10 (A/73/10)، الفقرة 9 من شرح الاستنتاج 10.

(14) المرجع نفسه، الدورة السادسة والسبعون (A/76/10)، الفقرة 5 من شرح المبدأ التوجيهي 4.

(15) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والسبعون (A/74/10)، الفقرة 1 من شرح مشروع المبدأ 17.

(16) المرجع نفسه، الفقرة 6 من شرح مشروع المبدأ 23؛ انظر أيضاً بشأن "الوثائق" التي تُعتبر "اتفاقات سلام" قاعدة بيانات اتفاقات الأمم المتحدة للسلام، المرجع نفسه، الحاشية 1359.

11- وتبين العناصر السابقة القيمة المحتملة لدراسة شاملة تجريها لجنة القانون الدولي للقانون الدولي القائم بشأن الاتفاقات الدولية غير الملزمة قانوناً. وهناك مجموعتان من الأسئلة تستحقان الدراسة بصفة خاصة في سياق هذا الموضوع وهما: معايير تحديد الاتفاقات الدولية غير الملزمة قانوناً (4 أدناه) والآثار القانونية المحتملة لهذه الاتفاقات (5 أدناه).

4- معايير تحديد الاتفاقات الدولية غير الملزمة قانوناً

12- تتعلق المجموعة الأولى من الأسئلة بتحديد معايير تمييز الاتفاقات غير الملزمة قانوناً عن الاتفاقات الملزمة قانوناً، في القانون الدولي. وهذا التمييز بالغ الأهمية، لأنه يحدد الأثر الذي يعزى إلى اتفاق ما - ولا سيما مسألة ما إذا كان يخضع لقانون المعاهدات بدءاً بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، وما إذا كان يتعين على الأمم المتحدة أن تسجله بموجب المادة 102 من الميثاق (مع مراعاة أن عدم تسجيل الاتفاق لا يعني بالضرورة أنه ليس معاهدة)، أو ما إذا كان مجرد إعلان نوايا، أو اتفاقاً ذا طبيعة سياسية بحتة⁽¹⁷⁾. وبهذا المعنى، أعلنت بولندا، أثناء مناقشة اللجنة السادسة في عام 2021، أن "لجنة [القانون الدولي] قد اضطلعت بعمل مفيد لتوضيح مختلف أحكام اتفاقية فيينا، واقترحت أن تنظر في القيام بأعمال مماثلة بشأن أحكام أخرى من الاتفاقية، مثل الأحكام المتعلقة بتعريف مصطلح "المعاهدة" (...)"⁽¹⁸⁾.

13- وفي القضية المتعلقة بتعيين الحدود البحرية والمسائل الإقليمية بين قطر والبحرين، قضت محكمة العدل الدولية بأن محاضر عام 1990 "ليست مجرد محضر اجتماع، مماثل للمحاضر التي تحرر في إطار اللجنة الثلاثية؛ فهي لا تكتفي بسرد المناقشات وتلخيص نقاط الاتفاق والاختلاف. بل تسرد الالتزامات التي وافقت عليها الأطراف. وهي بذلك تنشئ حقوقاً والتزامات للأطراف بموجب القانون الدولي. وتشكل اتفاقاً دولياً"⁽¹⁹⁾.

14- وقد أثيرت مسألة التمييز بين المعاهدات والاتفاقات الدولية غير الملزمة قانوناً مؤخراً في الاجتهاد القضائي، ولا سيما في القضية المتعلقة بتعيين الحدود البحرية في المحيط الهندي (الصومال ضد كينيا) وفي القضية المتعلقة بالالتزام بالتفاوض بشأن منفذ إلى المحيط الهادئ (بوليفيا ضد شيلي).

15- ففي القضية الأولى، كان على المحكمة أن تقرر ما إذا كان ما قدم رسمياً بوصفه "مذكرة تفاهم" يشكل معاهدة أم لا. وخلصت المحكمة إلى أنها كانت بالفعل معاهدة، استناداً إلى عدد معين من العناصر، ولا سيما بعض عناصر الشكل، وهي "إدراج حكم في مذكرة التفاهم يتعلق ببدء نفاذها [مما] يدل على أن الصك له طابع ملزم" وأن "كينيا [تعتبر] أن مذكرة التفاهم تمثل معاهدة، إذ إنها طلبت تسجيلها وفقاً للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، ولم تحتج الصومال على التسجيل إلا بعد مرور خمس سنوات تقريباً"⁽²⁰⁾.

16- وفي القضية الثانية، رأت المحكمة أن الاتفاقات أو الإعلانات التي احتج بها الطرف المدعي لا تتطوي على التزامات قانونية، وإن كانت الإعلانات المعنية "ذات أهمية سياسية"⁽²¹⁾، بالاستناد أساساً

(17) فيما يتعلق بالممارسة ذات الصلة لقسم المعاهدات في الأمم المتحدة، انظر على وجه الخصوص دليل المعاهدات، الأمم المتحدة، الفرع 3-5.

(18) A/C.6/76/SR.19، الفقرة 19.

(19) Judgment of 1 July 1994, *I.C.J. Reports 1994*, p. 121, para. 25.

(20) Judgment of 2 February 2017, preliminary objection, *I.C.J. Reports 2017*, pp. 22-25, paras. 41-50 (الفقرة 42 بخصوص الاقتباس).

(21) Judgment of 1 October 2018, *I.C.J. Reports 2018*, p. 543, para. 105.

إلى البحث عن "نية" الأطراف في هذه الصكوك في الارتباط بالتزامات قانونية. واستناداً إلى المحكمة، يجب أن تظهر هذه النية "بصرف النظر عن الشكل الذي قد تتخذه الاتفاقات"⁽²²⁾، "وفي غياب شروط صريحة تشير إلى وجود التزام قانوني، يمكن إثبات تلك النية استناداً إلى دراسة موضوعية لجميع الأدلة"⁽²³⁾.

17- وقد رأت المحكمة الدولية لقانون البحار، من جانبها، ودون أن تكون حصرية في رأيها، أن مصطلح "اتفاق"، بالمعنى المقصود في المادة 15 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتعلقة بتعيين حدود البحر الإقليمي بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتاخمة، يعني "في ضوء موضوع وغرض المادة 15 من الاتفاقية، [...] اتفاقاً ملزماً قانوناً. وترى المحكمة أن المهم ليس شكل الصك أو تسميته بل طابعه ومضمونه القانونيان"⁽²⁴⁾. وأثير أيضاً سؤال عما إذا كانت الإشارة إلى الاتفاقات الواردة في المادة 281 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لا تشمل سوى الاتفاقات الملزمة أم أنها تشمل الاتفاقات غير الملزمة أيضاً⁽²⁵⁾.

18- وفي كثير من الحالات في الوقت الحاضر، يمكن أن تثار شكوك فيما يتعلق بطبيعة الاتفاق، مما يؤدي إلى نتائج ملموسة فعلاً. وقد حددت أعمال معهد القانون الدولي، بالإضافة إلى الكتابات الأكاديمية، عدداً كبيراً من هذه الاتفاقات، بما في ذلك على سبيل المثال، اتفاق مؤتمر يالطا ووثيقة هلسنكي الختامية لعام 1975⁽²⁶⁾. وعلى سبيل المثال تنص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997 في المادة 3 منها على إبرام "اتفاقات" للمجاري المائية دون تحديد ما إذا كانت هذه الاتفاقات يجب أن تكون ملزمة قانوناً⁽²⁷⁾. وربما أقيمت المبادئ التوجيهية المتعلقة بإبرام اتفاقات بشأن المياه على بعض الغموض في هذا الصدد، إما لأنها تستخدم مصطلحات ملتبسة من قبيل "الترتيب"⁽²⁸⁾، أو لأنها تعرف هذه المصطلحات بطريقة تشمل فيما يبدو الاتفاقات الملزمة وغير الملزمة على حد سواء⁽²⁹⁾. وبالمثل، تنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار

(22) Judgment of 1 October 2018, *I.C.J. Reports 2018*, p. 540, para. 97.

(23) Judgment of 1 October 2018, *I.C.J. Reports 2018*, p. 539, para. 91. انظر الصفحة 543 وما يليها، الفقرة 105 وما يليها، للاطلاع على فحص للاتفاقات التي احتج بها الطرف المدعي في هذه القضية، الواحد تلو الآخر.

(24) Judgment of 14 March 2012, in the case concerning the *Delimitation of the maritime boundary in the Bay of Bengal (Bangladesh/Myanmar)*, *Rep. 2012*, p. 35, para. 89.

(25) انظر على وجه الخصوص بشأن هذه النقطة قرار لجنة التوفيق بين تيمور - ليشتي وأستراليا المؤرخ 19 أيلول/سبتمبر 2016، الفقرة 55 وما يليها. [<https://pcacases.com/web/sendAttach/10052>].

(26) انظر على سبيل المثال الاتفاقات التي حددها أ. شاختر في: "The Twilight Existence of Nonbinding International Agreements", *American Journal of International Law*, 1977, pp. 296-304; Ph. Gautier, *Essai sur la définition des traités entre Etats. La pratique de la Belgique aux confins du droit des M. traités*, Bruylant, Bruxelles, 1993, pp. 312-375 and particularly pp. 323 and ff. Forteau, A. Miron, A. Pellet, *Droit international public (Nguyen Quoc Dinh)*, LGDJ-Lextenso, Paris, 2022, n° 304 and ff. انظر أيضاً تحليل القانون التأسيسي للعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي وروسيا لعام 1997 الذي قام به: Ph. Gautier in *Annuaire français de droit international*, 1997, pp. 82-92.

(27) لا يتضمن شرح المادة 3 من مشروع لجنة القانون الدولي المقابل لعام 1994 مزيداً من التفاصيل بشأن هذه النقطة. انظر *حولية ... 1994*، المجلد الثاني (الجزء الثاني)، الصفحات 199-205.

(28) انظر دليل الإبلاغ في إطار اتفاقية المياه ومساهمة في المؤشر 6-5-2 لأهداف التنمية المستدامة الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، الأمم المتحدة، جنيف، 2020، الفرع 2، الصفحات 13-15.

(29) انظر على سبيل المثال، "2020" *the Step-by-step monitoring methodology for SDG indicator 6.5.2 version*، 2020، p. 3 (https://www.unwater.org/app/uploads/2020/02/SDG_652_Step-by-step_methodology_2020_

غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988، في جملة أمثلة أخرى بأحكام أخرى، في الفقرة 20 من المادة 7 منها، على أن "تتظر الأطراف، حسب الاقتضاء، في إمكانية عقد اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف تخدم الأغراض المتوخاة في هذه المادة وتضع أحكامها موضع التطبيق العملي، أو تعزز هذه الأحكام".

19- وبطبيعة الحال، يتيسر التحقق من طبيعة الاتفاق مبدئياً عندما يتضمن حكماً واضحاً لا لبس فيه بشأن هذه المسألة. وهذا ما عليه أمر المادة 16 من ميثاق مجلس تحقيق الاستقرار المالي⁽³⁰⁾، في جملة أمثلة عديدة. ويمكن للمرء أيضاً أن يستشهد بـ "بيان المبادئ الرسمي غير الملزم قانوناً" بشأن الغابات الذي اعتمد في مؤتمر ريو لعام 1992⁽³¹⁾. وعلى العكس من ذلك، يجوز للأطراف في المفاوضات أن تحدد لنفسها هدفاً صريحاً يتمثل في إبرام صك "ملزم قانوناً"⁽³²⁾.

20- وفي حالة عدم وجود بند من هذا القبيل، أو عندما يكون معناه أو نطاقه غير مؤكد، من الضروري أن يكون بالإمكان الاعتماد على معايير عامة. وتميل الدراسات المتاحة إلى إظهار وجود مجموعة متنوعة من المعايير الممكنة. ويشدد البعض على نية الأطراف في الاتفاق، التي يمكن استشفافها أيضاً من مضمون الصك أو الممارسة المحيطة به؛ ويمكن أيضاً إبراز عناصر أكثر موضوعية، من قبيل شكل الصك، أو نوع اللغة المستخدمة، أو الطرائق المتصلة بتسجيله أو نشره⁽³³⁾. ويجب تحديد المعايير التي تعتبر حالياً معايير مفضلة في الممارسة، والاجتهاد القضائي والأعمال الأكاديمية، وكيفية تطبيق هذه المعايير، من أجل تحديد أكثر وضوحاً لما يفصل المعاهدات عن الاتفاقات غير الملزمة قانوناً.

5- الآثار القانونية الممكنة للاتفاقات الدولية غير الملزمة قانوناً

21- تتعلق مجموعة ثانية من الأسئلة بالآثار القانونية المحتملة للاتفاقات غير الملزمة قانوناً - مقارنة بآثار للاتفاقات الملزمة قانوناً التي يتم تحديدها بشكل أفضل. ولا يمكن اختزال القانون الدولي اليوم في التزامات ملزمة وحدها. وكما قيل عن حق، حتى لو لم يكن من اختصاص المحاكم والهيئات القضائية الدولية "أن تبت في الواجبات السياسية أو الأخلاقية"⁽³⁴⁾، فإن "كون الصك لا يشكل معاهدة لا يعني أنه ليس له أثر قانوني"⁽³⁵⁾ و"الاستنتاج القائل بأن الاتفاقات غير الملزمة لا يحكمها القانون الدولي لا يستبعد

([ENG.pdf]) "يقصد بترتيب التعاون في مجال المياه: معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف أو اتفاقية أو اتفاق أو ترتيب آخر، من قبيل مذكرة تفاهم، بين الدول المشاطئة يوفر إطاراً للتعاون في إدارة المياه العابرة للحدود".

(30) المادة 16: "لا يقصد بهذا الميثاق إنشاء أي حقوق أو التزامات قانونية" (https://www.fsb.org/wp-content/uploads/) (r_090925d.pdf?page_moved=1).

(31) البيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتتميتها المستدامة، 21 نيسان/أبريل 1992، A/CONF.151/6، (https://digitallibrary.un.org/record/144461?ln=en).

(32) انظر على سبيل المثال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 292/69 المؤرخ 19 حزيران/يونيه 2015 الذي يخطط لوضع صك من هذا القبيل بشأن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

(33) انظر على وجه الخصوص A. Aust, "The Theory and Practice of Informal International Instruments", *International and Comparative Law Quarterly*, 1986, pp. 796 and ff.; Ph. Gautier, *Essai sur la définition des traités entre Etats. La pratique de la Belgique aux confins du droit des traités*, Bruylant, Bruxelles, 1993، الصفحة 353 وما يليها ولا سيما الصفحة 352 في معرض المناقشات الفقهية بشأن المعايير ذات الصلة.

(34) ICJ, *International Status of South-West Africa*, Advisory Opinion, *I.C.J. Reports 1950*, p. 140

(35) *Oppenheim's International Law*, Vol. 1, Parts 2 to 4, Longman, 1992, pp. 1209-1210, note 8

كلياً أن تكون لها آثار قانونية مع ذلك⁽³⁶⁾. فقد تكون ثمة أيضاً "آثار قانونية" أخرى وسيلزم تحديدها. ولا شيء يشير إلى أن الدراسة ستؤدي في النهاية إلى استنتاج مفاده أن هذه الآثار موجودة، أو إذا كانت موجودة، فإن منها الكثير. ولكن إذا كانت موجودة، فمن المهم أن تقوم اللجنة بتحديدتها وتعريفها، على أساس الممارسة القائمة والاجتهاد القضائي والأدبيات.

22- وقد يكون بعض هذه الآثار القانونية ذا طابع مباشر. وينطبق هذا بصفة خاصة على الدور التفسيري للاتفاقات غير الملزمة قانوناً على النحو الذي حددته اللجنة في عام 2018 في استنتاجاتها بشأن الاتفاقات اللاحقة والممارسة اللاحقة (انظر الفقرة 8 أعلاه). ويرى البعض أيضاً أن هذه الاتفاقات ستخضع في تطبيقها للمبدأ القانوني المتمثل في حسن النية. ويمكن الإشارة هنا أيضاً إلى ما يمكن أن تقيمه منظمة دولية من رصد أو مراقبة للامتثال للاتفاقات غير الملزمة قانوناً، وهو ما يعني ضمناً إضفاء أثر قانوني معين على هذه الاتفاقات⁽³⁷⁾. وعلى أقل تقدير، يمكن للمرء أن يفترض قطعاً أن الميادين التي تغطيها هذه الاتفاقات لم يعد من الممكن اعتبارها ميادين تقع حصراً ضمن الولاية المحلية الحصرية لكل طرف معني.

23- ويمكن أن تكون الآثار الأخرى ذات طابع غير مباشر⁽³⁸⁾. ويمكن للاتفاقات غير الملزمة قانوناً أن تؤدي على وجه الخصوص دوراً في تشكيل مصادر أخرى للقانون الدولي، بدءاً بالقانون الدولي العرفي، أو أن يُحتج بها في إطار نظرية الإغلاق الحكمي، أو حتى كشكل من أشكال التنازل، أو كقرينة، أو دليل مؤيد لمطالبة معينة أو ضدها. وهناك أيضاً مسألة العلاقة بين الاتفاقات غير الملزمة قانوناً والاتفاقات الملزمة. وعلى وجه الخصوص، من الضروري تحديد ما إذا كانت هذه الاتفاقات يمكن أن تعدل أو تنقح اتفاقاً ملزماً قانوناً أو إلى أي مدى يمكنها أن تقوم بذلك، بالنظر إلى أن المعيار الذي وضعتة لجنة القانون الدولي واتفاقية فيينا فيما يتعلق بتعديل المعاهدة هو معيار "اتفاق الأطراف في المعاهدة"⁽³⁹⁾. وكانت مسألة النظام المنطبق على إنهاء المعاهدات أو الانسحاب منها "برضا الأطراف" موضوع مناقشات هامة وقت تدوين قانون المعاهدات⁽⁴⁰⁾. ويمكن للمرء أيضاً أن يتساءل عما إذا كان الاتفاق غير الملزم في البداية قد يصبح ملزماً فيما بعد، إما بقبول طرف واحد أو أكثر من الأطراف في الاتفاق - ربما انفرادياً - أو بحكم الممارسة المتصلة به بعد إبرامه أو بموجب عمل صادر عن منظمة دولية أو مؤتمر دولي⁽⁴¹⁾.

(36) انظر: O. Schachter, "The Twilight Existence of Nonbinding International Agreements", *American Journal of International Law*, 1977, p. 301. وانظر أيضاً: M. Forteau, A. Miron, A. Pellet, *Droit international public*, cited above, n° 304. والاتفاقات غير الملزمة قانوناً هي بالنسبة للمعاهدات كالتوصيات بالنسبة لقرارات المنظمات الدولية.

(37) انظر على سبيل المثال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 191/47 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 1992 الذي وضع "الترتيبات المؤسسية لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية".

(38) انظر بشأن هذا الموضوع مؤخراً: A. Zimmerman, N. Jauer, "Legal Shades of Grey? Indirect Legal Effects of 'Memoranda of Understanding'", *Archiv des V.*, 2021, pp. 278-299.

(39) انظر الفقرة 3 من شرح المادة 51 من مشروع لجنة القانون الدولي بشأن قانون المعاهدات. *Yearbook ...*, 1966, vol. II, p. 249: "طُرحت أحياناً نظرية مفادها أن الاتفاق الذي ينهي معاهدة ما يجب أن يصاغ بنفس شكل المعاهدة التي يتعين إنهاؤها أو أن يتخذ على الأقل شكلاً تعاهدياً متساوياً في الوزن. بيد أن اللجنة خلصت إلى أن هذه النظرية تعكس الممارسة الدستورية لدول معينة وليست قاعدة من قواعد القانون الدولي. وترى أن القانون الدولي لا يقبل نظرية "العمل المخالف". وتظل الدول المعنية حرة في اختيار الشكل الذي تتوصل به إلى الاتفاق على إنهاء المعاهدة. وعند القيام بذلك، فإنها ستأخذ في الاعتبار بلا شك شروطها الدستورية، ولكن القانون الدولي لا يشترط أكثر من أن توافق على إنهاء المعاهدة".

(40) انظر على وجه الخصوص 1963, vol. II, pp. 202-203, and 1966, vol. II, pp. 28-31. *Yearbook ...*

(41) انظر: J. Barberis, "Le concept de 'traité international' et ses limites", *Annuaire français de droit international*, 1984, p. 259.

24- وبالمثل، يتعين التأكد مما إذا كان بالإمكان أن يُمنح اتفاق غير ملزم قانوناً أثراً قانونياً نتيجة لإحالة مباشرة أو غير مباشرة إليه في معاهدة أو أي عمل آخر ملزم قانوناً، أو إلى حد يمكن منحه ذلك الأثر. وعلى سبيل المثال، فإنه بموجب المادة 207 من اتفاقية قانون البحار، "تعتمد الدول قوانين وأنظمة لمنع تلوث البيئة البحرية من مصادر في البر، بما في ذلك الأنهار ومصابها وخطوط الأنابيب ومخارج التصريف، وخفض ذلك التلوث والسيطرة عليه مع مراعاة ما اتفق عليه دولياً من قواعد ومعايير ومن ممارسات وإجراءات موصى بها"⁽⁴²⁾. وبالمثل، يجدر بالإشارة أن الأمم المتحدة اعتبرت مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا "اتفاقاً إقليمياً" بمفهوم الفصل الثامن من الميثاق⁽⁴³⁾.

25- ومن أجل تحديد الأثر القانوني للاتفاقات الدولية غير الملزمة قانوناً أفضل تحديد، سيكون من الضروري أيضاً تحديد القواعد التي تنظم هذه الاتفاقات، إن وجدت، وطرح السؤال بوجه خاص عما إذا كانت القواعد المتعلقة بقانون المعاهدات والتي تحكم أهلية إبرام المعاهدات وعملية إبرامها وتطبيقها وتعليقها وتعديلها وإدخال تغييرات عليها وإنهائها أو إبطالها تسري على هذه الاتفاقات⁽⁴⁴⁾. فعلى سبيل المثال، قيل إن الدول "لا يمكنها أن تبرم اتفاقاً يتعارض مع القواعد الآمرة بحجة أن الاتفاق غير ملزم"⁽⁴⁵⁾. ويمكن القول أيضاً إن اتفاقاً غير ملزم قانوناً لا يجوز أن يُجب أحكام معاهدة سارية⁽⁴⁶⁾. وإذا لم يكن هناك شك أيضاً في أن الإخلال باتفاق غير ملزم قانوناً قد لا تترتب عليه، في حد ذاته، مسؤولية دولية⁽⁴⁷⁾، فقد يتساءل المرء عما إذا كان هذا الاتفاق، في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي إلى شكل معين من أشكال المسؤولية إذا كان يشكل عوناً أو مساعدة على ارتكاب فعل غير مشروع⁽⁴⁸⁾.

26- ويمكن أيضاً تناول المسألة المتعلقة بشفافية ونشر الاتفاقات غير الملزمة قانوناً، ربما في شكل توصيات أو أفضل ممارسات. ومع ذلك، يجب الحرص الشديد على عدم إعطاء الاتفاقات غير الملزمة قانوناً - التي يتم إبرامها تحديداً بقصد عدم إلزام أطرافها قانوناً - نطاقاً أو آثاراً قانونية لم تتصرف نية الأطراف المذكورة إليها أو لم توافق عليها. وعلى مستوى أعم، يجب الإشارة بوضوح إلى أن الغرض من هذا الموضوع لن يكون فرض قيود على حرية الدول في أن تبرم، بطريقة مرنة، اتفاقات غير ملزمة، تُعتبر اتفاقات أساسية للتعاون والحوار الدوليين بين الدول. بل إن الهدف منه بالأحرى هو تقديم إيضاحات بشأن طبيعة هذه الاتفاقات وآثارها المحتملة بموجب القانون الدولي.

6- نطاق الموضوع

27- سيكون نطاق الموضوع على النحو التالي (انظر أيضاً الفقرتين 3 و4 أعلاه):

- (42) انظر أيضاً، على سبيل المثال، الفقرة 5 من المادة 60 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.
- (43) انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 10/47 المؤرخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 1992.
- (44) فعلى سبيل المثال، قضت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بأن المفوضية الأوروبية لم تُحوّل بموجب معاهدات الاتحاد الأوروبي سلطة التوقيع على اتفاقات غير ملزمة قانوناً مع دولة ثالثة دون إذن مسبق من المجلس: انظر *CJUE, Council v. Commission*, 28 July 2016, C-660/13, para. 38.
- (45) J. Barberis, "Le concept de 'traité international' et ses limites", *Annuaire français de droit international*, 1984, p. 258.
- (46) انظر على سبيل المثال: *Court of Justice of the European Union, Commission v. Greece*, 12 February 2009, C-45/07, para. 29.
- (47) انظر: O. Schachter, "The Twilight Existence of Nonbinding International Agreements", *American Journal of International Law*, 1977, p. 300: "[...] غير أن الاتفاق غير الملزم الذي يحمله طرفاه محمل الجد لا تترتب عليه مسؤوليتهما القانونية".
- (48) انظر المواد المتعلقة بمسؤولية الدول، المادة 16.

- '1' ينبغي ألا يركز الموضوع إلا على الصكوك الدولية غير الملزمة قانوناً وأن يستبعد المسألة المنفصلة المتعلقة بأثر الأحكام غير الملزمة التي قد توجد في معاهدات معينة⁽⁴⁹⁾.
- '2' سيكون من الضروري تحديد أنواع الصكوك التي يتعين النظر فيها بقصر الدراسة على "الاتفاقات"، التي تستثني، بحكم تعريفها، الأعمال غير الرضائية، مثل العمل الانفرادي الصادر عن دولة أو منظمة دولية بصفته تلك.
- '3' سيكون من الملائم قصر الدراسة على الاتفاقات المكتوبة (باستثناء الاتفاقات الضمنية أو الشفوية، أو الأعراف الثنائية).
- '4' سيكون من الملائم أيضاً قصر الدراسة على الاتفاقات التي تتخذ شكل صك وحيد أو مجموعة وحيدة من الصكوك (من قبيل المذكرات المتبادلة التي تكون غير ملزمة) وتستبعد من نطاق الدراسة "الاتفاقات" الناجمة عن الجمع بين عمليتين انفراديتين أو أكثر، من قبيل الإعلانات الاختيارية التي تعترف بإجبارية اختصاص محكمة العدل الدولية بموجب المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة، أو التي تبدي "الرضا" كظرف ناف لعدم المشروعية على النحو المتوخى في المادة 20 من مواد لجنة القانون الدولي لعام 2001⁽⁵⁰⁾.
- '5' والمسألة التي ستنشأ حتماً هي مسألة ما إذا كان ينبغي أن يشمل الموضوع الأعمال القانونية ذات الطابع غير المؤكد أو المثير للجدل من قبيل الأعمال التي تعتمد مؤتمرات الدول الأطراف والتي لا تعزى إلى شخص مستقل من أشخاص القانون الدولي والتي يمكن اعتبارها ذات طابع تعاهدي، أو التقارير الختامية للمؤتمرات التي تتضمن "استنتاجات متفق عليها"⁽⁵¹⁾ أو حتى "مدونات قواعد سلوك" معينة⁽⁵²⁾. وينبغي أن تدرج في الدراسة القواعد أو المعايير الموضوعية في أطر غير رسمية من قبيل تلك

(49) انظر على سبيل المثال ICJ, *Oil Platforms*, Judgment, 12 December 1996, *I.C.J. Reports 1996*, p. 815, para. 31: "في ضوء ما تقدم، ترى المحكمة أن هدف السلام والصداقة المعلن في المادة الأولى من معاهدة عام 1955 هو تسليط الضوء على تفسير الأحكام الأخرى في المعاهدة، ولا سيما في المادتين الرابعة والعاشرة، وهكذا فإن المادة الأولى لا تخلو من أهمية قانونية في هذا التفسير، ولكنها لا يمكن، إذا ما أخذت بمعزل عن غيرها، أن تكون أساساً لاختصاص المحكمة؛" قارن بقضية: *Certain Questions of Mutual Assistance in Criminal Matters (Djibouti v. France)*, Judgment, 4 June 2008, *I.C.J. Reports 2008*, pp. 215-216, para. 101, and p. 216, para. 104 d'Aspremont, "Les dispositions non normatives des actes juridiques conventionnels à la lumière de la jurisprudence de la Cour internationale de Justice", *RBDI* 2003, pp. 496-520.

(50) في المواد التي اعتمدت بشأن مسؤولية الدول في القراءة الأولى في عام 1996، رأت اللجنة أنه "على ذلك تشمل الحالة التي تتناولها المادة، أولاً، طلب الدولة السماح لها بالتصرف في حالة معينة بطريقة لا تتفق مع الالتزام، وثانياً، التعبير عن الموافقة، من قبل الدولة المستفيدة من الالتزام، على هذا التصرف من جانب الدولة الأولى. وإن الأثر المشترك لهذين العنصرين هو الذي يفضي إلى اتفاق ينفي عدم شرعية الفعل في الحالة موضوع البحث". (109-110), *Yearbook of the ILC*, 1979, vol. II, pp. 109-110. المادة 29 المتعلقة بالموافقة، الشرح، الفقرة 3). انظر على نطاق أوسع بشأن المسألة: J. Salmon, "Les accords non formalisés ou *solo consensu*", *Annuaire français de droit international*, 1999, pp. 1-28.

(51) *Oppenheim's International Law*, vol. 1, Parts 2 to 4, Longman, 1992, p. 1189.

(52) المرجع نفسه، الصفحة 1202، الحاشية 18.

القائمة في ميدان مراقبة الواردات والصادرات من المواد ذات الاستخدام المزدوج (مثل ترتيب فاسنار) أو في الميدان المتعلق بمكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب⁽⁵³⁾.

'6' وسيكون من الضروري أيضاً تحديد ما إذا كان الموضوع لا يتعلق إلا بالاتفاقات التي تبرمها الدول أم أنه يتعلق أيضاً بالاتفاقات التي تبرمها المنظمات الدولية. وللوهلة الأولى، يبدو أنه لا يوجد سبب معين لاستبعاد هذه الأخيرة من نطاق الموضوع⁽⁵⁴⁾. ومن ناحية أخرى، يوصى بعدم إدراج الاتفاقات المبرمة مع كيانات من غير الدول أو من قبلها، والتي تندرج في نوع مختلف اختلافاً كبيراً⁽⁵⁵⁾.

'7' وبالمثل، ينبغي أن تُستبعد من الموضوع الاتفاقات أو الترتيبات المشتركة بين الدول التي لا يغطيها القانون الدولي⁽⁵⁶⁾.

'8' ومن ناحية أخرى، يُفترض أن الاتفاقات المبرمة بين الجهات الفاعلة دون الحكومية - أو سلطات الدولة غير المخولة سلطة إلزام الدولة دولياً - في مختلف البلدان تندرج ضمن نطاق الموضوع بقدر ما لا يشملها القانون المحلي وحده.

'9' وأخيراً، سيكون من المستصوب بالتأكيد قصر الدراسة على جوانب القانون الدولي العام وعدم تناول جوانب الموضوع التي تندرج في إطار القانون المحلي - ليس بصفتها تلك على أي حال، بما في ذلك في إطار "قانون العلاقات الخارجية"⁽⁵⁷⁾.

7- الشكل الممكن لعمل اللجنة

28- ربما ينبغي أن يتخذ عمل اللجنة شكل استنتاجات أو مبادئ توجيهية (أو أحكام نموذجية) إذا لزم الأمر. ويمكن أن يؤدي الفحص الأولي للموضوع أيضاً، إذا لزم الأمر، إلى الاستعانة بفريق دراسي، شريطة أن يكون عمله شفافاً تماماً. والأمر متروك أيضاً للجنة لكي تثبت في الوقت المناسب في النتيجة الختامية للمشروع، وفقاً للتوجه الذي ستقرر إعطاءه إياه هو ومحتواه.

(53) انظر على وجه الخصوص: A. Rodiles, *Coalitions of the Willing and International Law. The Interplay between Formality and Informality*, CUP, 2018.

(54) على سبيل المثال، انظر بشأن ممارسة الاتحاد الأوروبي: R. Wessel, "Normative Transformations in EU External Relations: The Phenomenon of 'Soft' International Agreements", *West European Politics*, 2021, pp. 72-92.

(55) أوصت أمانة لجنة القانون الدولي بجعله موضوعاً منفصلاً (انظر برنامج العمل الطويل الأجل، لجنة القانون الدولي، [A/CN.4/679/Add.1](https://www.un.org/ru/press/docs/2016/16032016add3.htm) إلى Add.3؛ 31 آذار/مارس 2016، الفقرات 13 وما يليها).

(56) اختارت اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية إدراجها في دراستها. ونوقشت على سبيل المثال مسألة الطابع الدولي أو المحلي لاتفاق مشترك بين الدول يشير إلى القانون المحلي بوصفه القانون الواجب التطبيق في قضية اتفاق القرض المبرم بين إيطاليا وكوستاريكا، *Loan Agreement between Italy and Costa Rica, RIAA*, vol. XXV, p. 61, para. 37 (خصت المحكمة إلى أنه اتفاق دولي).

(57) انظر بشأن هذه النقطة الفقرة 2 أعلاه.

مراجع مختارة

- Aust A., "The Theory and Practice of Informal International Instruments", *International and Comparative Law Quarterly* vol. 35 (1986), pp. 787-811
- Aust A., "Alternatives to Treaty-Making: MOUs as Political Commitments", in D. Hollis (ed.), *The Oxford Guide to Treaties* (Oxford University Press, 2012) pp. 46-72
- Aust A., *Modern Treaty Law and Practice*, 3rd ed., 2013, Chapter 3
- Barberis J., "Le concept de 'traité international' et ses limites", *Annuaire français de droit international*, 1984, pp. 239-270
- Bastid S., "The Special Significance of the Helsinki Act", in Th. Buergenthal (dir.), *Human Rights, International Law and the Helsinki Accord*, Montclair, 1977, pp. 11-19
- Baxter R., "International Law In 'Her Infinite Variety'", *International and Comparative Law Quarterly*, vol.29 (1980), pp. 549-566
- Bothe M., "Legal and Non-Legal Norms - A Meaningful Distinction in International Relations ?", *Netherlands Yearbook of International Law* (1980), pp. 65-95
- Boyle A., "Some Reflections on the Relationship of Treaties and Soft Law", *International and Comparative Law Quarterly*, vol.48 (1999), pp. 901-913
- Boyle A., "The Choice of a Treaty: Hard Law versus Soft Law", in S. Chesterman et al. (eds), *The Oxford Handbook of United Nations Treaties*, OUP, 2019, pp. 101-118
- Bradley C., Goldsmith J., Hathaway O., "The Rise of Nonbinding International Agreements: An Empirical, Comparative, and Normative Analysis", 2022, accessible online on SSRN
- Busuttill J., "The Bonn Declaration on International Terrorism: A Non-Binding International Agreement on Aircraft Hijacking", *International and Comparative Law Quarterly* (1982), pp. 474-487
- Cohen-Jonathan G., Jacqué J.-P., "Obligations Assumed by the Helsinki Signatories", in Th. Buergenthal (dir.), *Human Rights, International Law and the Helsinki Accord*, Montclair, 1979, pp. 43-70
- Committee of Legal Advisers on Public International Law (CAHDI), Expert Workshop on "Non-Legally Binding Agreements in International Law", 26 March 2021, Chair's Summary (accessible online)
- Courteix S., "Les accords de Londres entre pays exportateurs d'équipements et de matériel nucléaires", *Annuaire français de droit international*, 1976, pp. 27-50
- Daillier P., "L'acte international' selon le droit communautaire", *Mélanges Thierry, Pedone*, Paris, 1998, pp. 147-158
- Decaux E., "La forme et la force obligatoire des codes de bonne conduite", *Annuaire français de droit international*, 1983, pp. 81-97

Delabie L., “Gouvernance mondiale: G8 et G20 comme modes de coopération interétatiques informels”, *Annuaire français de droit international*, 2009, pp. 629-663

Escobar Hernández C., « Los memorandos de entendimiento: consideraciones prácticas a la luz del Derecho de los tratados », in *Informes del Ministerio de Asuntos Exteriores y de Cooperación a los memorandos de entendimiento de las Comunidades Autónomas con instituciones extranjeras. Años 2002, 2003, 2004, 2005 y 2006*, Ministerio de Asuntos Exteriores y de Cooperación, Madrid, 2006, pp. 607-611

Eisemann P.M., “Le Gentlemen’s agreement comme source du droit international”, *Journal du droit international* (1979), pp. 326-348

Esposito C., “Spanish Foreign Relations Law and the Process for Making Treaties and other International Agreements”, in C. Bradley (ed.), *The Oxford Handbook of Comparative Foreign Relations Law*, OUP, 2019, pp. 205-220

Fawcett J., “The Legal Character of International Agreements”, *British Yearbook of International Law* (1953), pp. 381-400

Fawcett J., “The Helsinki Act and International Law”, *Revue belge de droit international* (1977), pp. 5-9

Fitzmaurice M., “The Identification and Character of Treaties and Treaty Obligations between States in International Law”, *British Yearbook of International Law*, 2002, pp. 141-185

Forteau M., Miron A., Pellet A., *Droit international public (Nguyen Quoc Dinh)*, LGDJ-lextenso, 9th ed., 2022, pp. 480-490, n° 304-310

Gautier Ph., *Essai sur la définition des traités entre Etats. La pratique de la Belgique aux confins du droit des traités*, Bruylant, Brussels, 1993, XIII-619 p., pp. 310-375

Gautier Ph., “Accord et engagement politique en droit des gens: à propos de l’Acte fondateur sur les relations, la coopération et la sécurité mutuelles entre l’OTAN et la Fédération de Russie signé à Paris le 27 mai 1997”, *Annuaire français de droit international* (1997), pp. 82-92

Gautier Ph., “Les accords informels et la Convention de Vienne sur le droit des traités entre Etats”, *Mélanges Salmon*, Bruylant, Bruxelles, 2007, pp. 425-454

Gautier Ph., “Non-Binding Agreements”, *Max Planck Encyclopedia of International Law* (2012)

Ghébali V.-Y., “L’Acte final de la Conférence sur la sécurité et la coopération en Europe et les Nations Unies”, *Annuaire français de droit international* (1975), pp. 73-127

Gomaa Mohammed M., “Non-Binding Agreements in International Law”, in L. Boisson de Chazournes and V. Gowlland-Debbas (eds.), *The International Legal System in Quest of Equity and Universality: Liber amicorum Georges Abi-Saab*, Brill, 2001, pp. 229-250

Guzman A., “The Design of International Agreements”, *European Journal of International Law* vo.16 (2005), pp. 579-612

Hathaway O., “Non-Binding Agreements and International Law”, ASIL, *International Law Behind the Headlines*, Episode 33, 2022, [<https://soundcloud.com/americansocietyofinternationallaw/international-law-behind-the-headlines-episode-33>]

Institute of International Law, *International Texts of Legal Import in the Mutual Relations of their Authors and Texts Devoid of Such Import*,

- Provisional report of Michel Virally of July 1981, *Yearbook of the IIL*, 1983, vol. 60-I, Session of Cambridge, Preparatory Work, pp. 166-257

- Annex I: Observations by members of the Seventh Commission, *ibid.*, pp. 258-282

- Annex II: Preliminary Statement by Michel Virally, *ibid.*, pp. 283-306

- Annex III: Exploratory Study by Fritz Münch of 15 September 1976, *ibid.*, pp. 307-327

- Definitive Report by Michel Virally of September 1982, *ibid.*, pp. 328-357

- Annex: Observations by members of the Seventh Commission, *ibid.*, pp. 358-374

- Deliberations of the Institute during Plenary Meetings, *Yearbook of the IIL*, 1984, vol. 60-II, Session of Cambridge, Deliberations, pp. 117-154

Inter-American Juridical Committee, *Guidelines on Binding and Non-Binding Agreement* (resolution and final report (77 p.) by D. Hollis, August 2020, accessible online (original version of the resolution in Spanish and of the report in English)

Kanetake M., Nollkaemper A., “The Application of Informal International Instruments before Domestic Courts”, *George Washington International Law Review* (2014), pp. 765-808

Klabbers J., *The Concept of Treaty in International Law*, Kluwer, 1996, XV-307 p.

Klein N. (ed.), *Unconventional Lawmaking in the Law of the Sea*, OUP, 2022, 464 p.

Lachs M., “Some Reflections on the Substance and Form of International Law”, *Mélanges Jessup*, 1972, pp. 99-112

Lauterpacht E., “Gentlemen’s Agreements”, *Mélanges Mann*, 1977, pp. 381-398

Le Floch G., “Instruments concertés non conventionnels et OMC”, in SFDI, *Les sources et les normes dans le droit de l’Organisation mondiale du commerce*, Pedone, Paris, 2012, pp. 123-137

Lipson C., “Why are Some International Agreements Informal?”, *International Organization*, 1991, pp. 495-538

Mahaseth H., Subramaniam K., “Binding or Non-Binding: Analysing the Nature of the ASEAN Agreements”, *International and Comparative Law Review* (2021), pp. 100-123

Meyer T., “Alternatives to Treaty-Making - Informal Agreements”, in D. Hollis (ed.), *The Oxford Guide to Treaties*, 2d ed., OUP, 2020, pp. 59-81

- Münch F., “Non-Binding Agreements,” *ZaöRV*, 1969, pp. 11-1
- Nincic D., “Les implications générales juridiques et historiques de la Déclaration d’Helsinki”, *Recueil des cours de l’Académie de droit international*, 1977-I, t. 154, pp. 43-102
- Pastor Palomar A., « Tipos de acuerdos internacionales celebrados por España: al hilo del Proyecto de la Ley de tratados y otros acuerdos internacionales de noviembre de 2013 », in *Revista Española de Derecho Internacional*, vol. 66 (2014), pp. 331-337
- Pauwelyn J., Wessel R., Wouters J. (eds), *Informal International Lawmaking*, OUP, 2012
- Prévost J.-F., “Observations sur la nature juridique de l’Acte final de la Conférence sur la sécurité et la coopération en Europe”, *Annuaire français de droit international*, 1975, pp. 129-153
- Raustiala K., “Form and Substance in International Agreements”, *American Journal of International Law*, 2005, pp. 581-614
- Recueil de pratiques des organisations internationales. Œuvrer à l’élaboration d’instruments internationaux plus efficaces/Compendium of International Organisations’ Practices. Working Towards More Effective International Instruments*, 25 February 2022, accessible online on the website of the OECD
- Reichard M., “Some Legal Issues Concerning the EU-NATO Berlin Plus Agreement”, *Nordic Journal of International Law*, 2004, pp. 37-67
- Reinicke H., Witte J., “Challenges to the International Legal System. Interdependence, Globalization, and Sovereignty: The Role of Non-Binding International Legal Accords”, in D. Shelton (ed.), *Commitment and Compliance: The Role of Non-Binding Norms in the International Legal System*, 2003, pp. 75-114
- Reuter P., “Traité et transactions - Réflexions sur l’identification de certains engagements conventionnels”, *Mélanges Ago*, 1987, t. I, pp. 399-415
- Rodiles A., *Coalitions of the Willing and International Law. The Interplay between Formality and Informality*, CUP, 2018
- Roessler F., “Law, *De Facto* Agreements and Declarations of Principle in International Economic Relations”, *German Yearbook of International Law* (1978), pp. 27-59
- Salmon J., “Les accords non formalisés ou *solo consensu*”, *Annuaire français de droit international*, 1999, pp. 1-28
- Schachter O., “The Twilight Existence of Nonbinding International Agreements”, *American Journal of International Law* vol.71 (1977), pp. 296-304
- Tardieu A., “Les conférences des Etats parties”, *Annuaire français de droit international*, 2011, pp. 111-143
- Tomuschat Ch., “The Concluding Documents of World Order Conferences”, *Mélanges Skubiszewski*, 1996, pp. 563-585
- United Nations, *Treaty Handbook*, section 5

Van Dijk P., “The Final Act of Helsinki - Basis for a Pan-European System?”, *Netherlands Yearbook of International Law*, 1980, pp. 97-124

Virally M., “Sur la notion d’accord”, *Mélanges Bindschedler*, 1980, pp. 159-172

Weil, P., “Vers une normativité relative en droit international ?”, *Revue générale de droit international public*, 1982, pp. 5-47

Weil P., “Towards Relative Normativity in International Law?”, *American Journal of International Law*, vol.77 (1983), pp. 413-442

Wengler W., “Les conventions ‘non juridiques’ comme nouvelle voie à côté des conventions en droit”, *Revue générale de droit international public*, 1992, pp. 637-656

Wessel R., “Normative Transformations in EU External Relations: The Phenomenon of ‘Soft’ International Agreements”, *West European Politics*, 2021, pp. 72-92

Widdows K., “On the Form and Distinctive Nature of International Agreements”, *Australian Year Book of International Law* (1977), pp. 114-128

Widdows K., “What is an Agreement in International Law?”, *British Yearbook of International Law* (1979), pp. 117-149

Zimmermann A., Jauer N., “Legal Shades of Grey? Indirect Legal Effects of ‘Memoranda of Understanding’”, *Archiv. des V.*, 2021, pp. 278-299